الجغرافية السياسية للعمليات الإرهابية في قضاء تلعفر للمدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٢٤

م.د جواد صالح مهدي النعماني

مديرية تربية كربلاء

milyf52061@gmail.com

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/١١/٣

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٤/١١/٢٦

الخلاصة :

يتمتع قضاء تلعفر بجغرافية سياسية ذات أبعاد جيوسياسية محلية وإقليمية، في ذات الوقت ذات بيئة مجتمعية هشّة، تتألف من تركيب عِرقي متنوع، يضم ثلاث قوميات: أغلبية تركمانية، وعربية، وكردية، وديني كذلك إذ ينقسم أبناء القومية التركمانية إلى مسلمين شيعة وسُنة.

ولأجل رصد الأحداث والعمليات الإرهابية، أعتمد الباحث اختلاف وتعدد المصادر، وبشكَّل خاص المقابلة الشخصية مع الإعلامي والناشط المدني (جعفر على أصغر)، وفريق تلعفريون التطوعي، ممَن عملوا على رصد وتوثيق جرائم القاعدة وداعش في القضاء، والتي أكدت فرضية البحث حول وجود دوافع ومصالح استراتيجية كامنة وراء تنامي ظاهرة الإرهاب، واتساع دائرة العمليات الإرهابية، وبالنسبة للقاعدة وداعش ذات طابع موجه ضمن استراتيجية واضحة، لبعث الطائفية كتكتيك لاختراق الجبهة الداخلية وتعبئة العناصر المستهدفة، وبالتالي فهي جزء من الجغرافية السياسية للانقسام على مستوى الإقليم.

من ثمَّ فقد أخذت العمليات طابع التوزيع الجغرافي على أساس الانقسام الأثني، متخذة طابعًا قوميًا منحصرا في مركز القضاء بين أبناء القومية التركمانية، أما محيط القضاء فلم يشهد نشاطًا إرهابيًا سِوى قرى: الشرايع، وقزل قيو، وسينو، وأم الشبابيط.

الكلمات المفتاحية : الأبعاد الجيوسياسية، التركيب الاثنوغرافي، التوزيع الاثني.

Geopolitics of terrorist operations in Tal Afar district for the period 2004-2024

Dr. Jewad Salih Mehdi Al Nu'mani

milyf52061@gmail.com

Date received: 3/11/2024
Acceptance date: 26/11/2024

Abstract:

Tal Afar district enjoys a political geography with local and regional geopolitical dimensions. On the other hand, a fragile social situation consisting of a diverse ethnic composition, including three nationalities: A Turkmen, Arab, and Kurdish majority. Also, a religious one as well, as the Turkmen nationality is divided into Shiite and Sunni Muslims.

To highlight the monitoring of terrorist incidents in the study area. The researcher relied on the diversity and multiplicity of sources, especially the personal interviews with the media and civil activists (Jafar Ali Asghar). Also, the Tal Afar volunteer team, who worked to monitor and document the crimes of Al-Qaeda and ISIS in the study area. That confirms the research hypothesis about the existence of strategic motives and interests behind the growth of the phenomenon of terrorism and the expansion of the circle of terrorist operations, and for Al-Qaeda and ISIS. It has a directed nature within a clear strategy to revive sectarianism as a tactic to penetrate the internal front and mobilize the targeted elements, and thus it is part of the political geography of division at the regional level.

Eventually, the operations took on the character of geographical distribution on the basis of ethnic division. It is taking on a national character confined to the center of the district among the Turkmen nationality. As for the district's surroundings, they did not witness terrorist activity except in the villages like Al-Sharaie, Qizil Qio, Sino, and Umm Al-Shabait.

Keywords : Geopolitical Dimensions, Ethnographic Composition, Ethnic Distribution.

المقدمة :

شهدت مدينة تلعفر تطرفًا وعنفًا موجهًا غير مسبوق بعد عام ٢٠٠٣؛ حيث جملة من المصالح الاستراتيجية دافعة وموجهة لذلك العنف، وبينما عمِل تنظيم القاعدة بأساليب مختلفة لإرهاب وترويع الأهالي، مارس داعش الإبادة الجماعية والتهجير القسري على أسس دينية.

وبمعاينة خريطة تلك العمليات الإرهابية واتجاهاتها لما يقرب من عقد ونصف من الزمان؛ وتتبعها باستخدام المنهج التحليلي في تقصي العوامل الجغرافية التي شكَّلت البيئة المادية والبشرية ومدى وهن التركيب الأثنوغرافي للقضاء، ومدى إسهامها في جعل القضاء بيئة مناسبة وحاضنة للإرهاب وتنامي نشاط القاعدة وداعش؛ والمنهج الوظيفي في دراسة أهمية ووظيفة القضاء على المستوى المحلي والإقليمي، وكيف أسهمت جغرافية المكان في جعله جزءا من جغرافية الانقسام والاستقطاب الأثني على مستوى الدولة والإقليم.

وأهمية ذلك في تقديم رؤية جغرافية حول انفجار وتنامي ظاهرة الإرهاب والفكر المتطرف، والأسباب الكامنة ورائها، وإمكانات الاسترشاد بها لتوقع مخاطر تجدد الصراع واقتراح سبل مواجهتها والحيلولة دونها، فضلًا عن تسليط الضوء على نوع وحجم وآثار العمليات الإرهابية، ومدى انحراف عناصر تنظيم القاعدة وداعش والجماعات المرتبطة بهما والمتولّدة عنهما.

مشكلة البحث:

١ – ماهي الخصائص الجغرافية السياسية لقضاء تلعفر؟ وكيف أثّرت في تنامي ظاهرة الإرهاب واتجاهات العمليات الإرهابية؟

٢ – ما الكيفية التي ترتسم على أساسها خريطة العمليات الإرهابية؟ وهل اتخذت نمطًا جغرافيًا معينًا، يمكن من خلاله تحديد اتجاهاتها والتبوء بمخاطرها المستقبلية أو الحد منها؟

فرضية البحث:

١ – يتمتع قضاء تلعفر بجغرافية سياسية ذات أبعاد جيوسياسية محلية وإقليمية؛ أسهمت في تعزيز الانقسام والاستقطاب الأثني، من ثمَّ في حدّة وتنامي ظاهرة الإرهاب.

٢ – تركزت العمليات الإرهابية للقاعدة وداعش في مركز القضاء، وبشكل خاص ضد المسلمين الشيعة؛ أما نواحي ومحيط القضاء فقد مثّلت بيئة ملائمة لخلايا القاعدة وداعش وتحركاتها ضمن استراتيجية محاصرة وإحكام تطويق الطائفة المستهدفة.

أهمية البحث

يعد البحث خطوة جادة في اتجاه ربط الجغرافية السياسية بظاهرة الإرهاب، والكشف عن ثمَّة مصالح استراتيجية كامنة وراء الظاهرة، كذلك في الكشف عن دورها في تشكيل البيئة الحاضنة واتجاهات العمليات الإرهابية؛ من ثمَّ محورية القضاء في الصراع على مستوى الدولة، ومواضع الضعف ومحددات تجدد الصراع وسبل مواجهتها. وبالتالي يمكن عده رؤية لأصحاب القرار في رصد تلك المحددات والتنبؤ بمخاطرها والفواعل الخارجية المؤثرة فيها، وأهداف ومصالح القوى الداعمة لها والمستفيدة منها. من جانب آخر يمكن عده وثيقة أو مستندا للكشف عن حجم وطبيعة تلك العمليات واعداد الضحايا وتوزيعهم الجغرافي.

منهجية البحث

لأجل تغطية موضوع البحث اعتمد الباحث: المنهج التحليلي في تقصي الخصائص الجغرافية للقضاء وأبعادها على مستوى الدولة والإقليم، وطبيعة التركيب الأثنوغرافي للسكان ودوره في تنامي ظاهرة الإرهاب وخلق البيئة الملائمة والتعبئة المحلية المرادة. والمنهج الوظيفي في دراسة الوظيفة المكانية للقضاء على المستوى المحلي والإقليمي، وبالتالي دوره في استراتيجية التنظيم لتفكيك وتشظية المجتمع على أسس عِرقية ومذهبية، والدفع به كجزء من جغرافية الاستقطاب والصراع على مستوى الدولة والإقليم.

اولًا: الموقع الجغرافي

قضاء تلعفر ثالث أكبر أقضية محافظة نينوى، بمساحة تقدر بـ(٤٤٥٣)كم^{٢} أو ما يعادل (١٢.١%) من إجمالي مساحتها[١]. وهو أحد الأقضية الحدودية إلى الشمال الغربي من المحافظة فيشكّل جزءا من الحدود السياسية للدولة، وعند ناحية ربيعة يقترب كثيرا من الحدود السياسية مع تركيا عند مدخل نهر دجلة، أما إلى الداخل فيحدّه قضاء الموصل شرقًا، وقضائيّ الحضر وسنجار جنوبًا، ومحافظة دهوك شمالًا. ويتوسط مركز تلعفر المسافة بين مدينة الموصل على مسافة (٥٩.٨)كم والحدود السورية على مسافة (٦١)كم، وبينما يبتعد عن معاقل داعش في سوريا مدينة الحسكة مسافة (١٥٢)كم، ودير الزور مسافة (٣١٠)كم، يبعد عن النواة السياسية للدولة العراقية العاصمة بغداد مسافة (٣٨٢)كم[٢].

ولهذه الخصائص الموقعية دلالات جيوسياسية خطيرة؛ فمن جهة يعد القضاء بعيدا عن نواة الدولة السياسية بما يكفي لإحكام كامل سلطتها عليه، ومن جهة أخرى يشكّل دوافعًا جيوسياسية تجعل من القضاء نقطة تحوَّل في توازنات القوى شمال العراق؛ فيمثل لتركيا مجالًا للنفوذ وتفعيل القوى الناعمة باستقطاب القومية التركمانية، ولإيران خطًا مباشرا وعقدة امداد حيوية تجاه سوريا وشرق المتوسط، ولإقليم كردستان مجالًا للنفوذ والنفاذ إلى

المناطق المتنازع عليها في سنجار، ومجالًا للاتصال ببقية القومية الكردية شمال شرق سوريا، ومانعًا من اتصال الدولة العراقية بتركيا إلّا عبر أراضي الإقليم، خريطة (١).

عطفًا عليه تبرز أهمية تلعفر كعقدة إقليمية للاتصال والنقل البري شمال العراق، تاريخيًا بين بلاد فارس والمراكز الحضرية والتجارية الإسلامية شرق المتوسط من جهة؛ وبينهما والدولة البيزنطية في آسيا الصغرى [تركيا حاليًا] من جهة أخرى(٣).

وحاليًا محور مثلث النقل الإقليمي: شمال وشمال شرق العراق – ديار بكر جنوب تركيا – ومدينة حلب شمال سوريا. يخترقه طريق المرور السريع رقم واحد، الذي يربط العاصمة بغداد عِبر بيجي وتكريت فالقيارة بالموصل ثم غربًا إلى ناحية ربيعة الحدودية؛ وتقاطعاته مع الطريق السريع رقم (٤٧) والطرق الفرعية شرق تلعفر، الذي يربط قضاء الموصل بقضائيّ تلعفر وسنجار وعبرهما إلى شرق سوريا(٤).

خريطة (١) الموقع الجغرافي والأبعاد الجيوسياسية لقضاء تلعفر

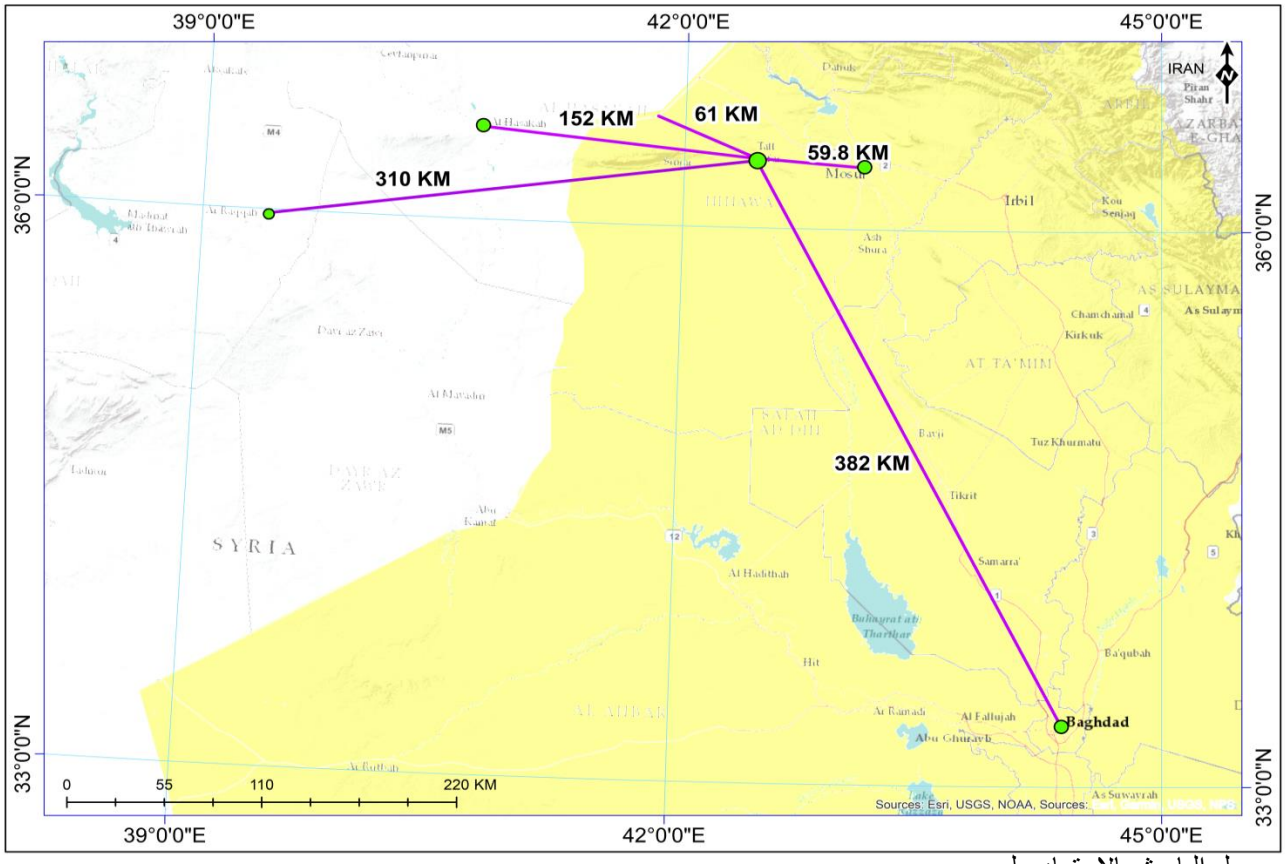

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

- برنامج (Arc Map 10.8) و(ARC Global) وفق نموذج الارتفاع الرقمي للقمر الصناعي الأمريكي Land sat بدقة (20m).

من ثَمَّ فقد شكَّل القضاء ممرا وخط إمداد حيوي لتنظيم القاعدة بعد عام ٢٠٠٣؛ وباعتبار محاذاته الحدود السورية ممرا بريا لتدفقات الأسلحة والمقاتلين الأجانب إلى داخل العراق وفي عين الوقت نقطة إخلاء لهذه العناصر باتجاه سوريا، وبالتالي قناة برية للربط بين مدينة الموصل معقِل التنظيم في العراق منذ عام ٢٠٠٧ ومدينتي الرِقة ودير الزور معقل التنظيم في سوريا منذ عام ٢٠١١، حتّى سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" على كامل القضاء في ١٦/ ٦/ ٢٠١٤[٥].

ثانيًا: التركيب الأثنوغرافي للسكان

قدر عدد سكان قضاء تلعفر بـ(٥١٢) ألف/نسمة عام ٢٠١٤ وفقًا للمركز الوطني للإحصاء في وزارة التخطيط؛ يقطن منهم نحو (٢١٧) ألف/نسمة مركز القضاء أو مدينة تلعفر، ونحو (٢٩٥) ألف/نسمة نواحي وقرى محيط المركز[٦].

وقوميًا ينقسم سكان القضاء إلى ثلاث قوميات متداخلة مناطقيًا: بنحو يشكّل خلاله ثاني مركز ثقل للقومية التركمانية بعد محافظة كركوك بنسبة (٦٠%) تقريبًا من إجمالي سكانه، تليها القومية العربية بنسبة (٢٨%)، ثم القومية الكردية بنسبة (١٢%).

وتتوزع هذه القوميات تبعًا للتقسيم الإداري للقضاء: بحيثية تتركز خلالها القومية التركمانية من السُنة والشيعة مركز القضاء، بينما تتداخل القوميات: العربية والكردية والتركمانية في ناحية العياضية وسط وجنوب القضاء، وتحتضن ناحية ربيعة شمال غرب القضاء عشائر شمّر العربية وأقلية كردية في القرى التابعة لها، في حين تتداخل القوميتين العربية والكردية في ناحية زمّار شمال شرق القضاء المتنازع عليها بين الحكومة الوطنية وحكومة إقليم كردستان[٧].

وبشكل عام يمكن القول: بتوطن أبناء القومية التركمانية مركز ووسط القضاء، فيشكلون مزيجًا ثقافيًا وعادات محلية بين العربية والتركية، ويتحدثون اللغة العربية وإحدى لهجات اللغة التركية، وبعضهم لايزال يرتبط بعلاقات قومية وطيدة داخل تركيا؛ وباستيطان الأكراد القرى إلى الشمال والشرق، والعرب في المناطق والقرى جنوب وشمال غرب، فضلًا عن تواجد محدود للأقلية الأيزيدية في إحدى القرى شرق القضاء[٨].

ويُظهر هذا التوزيع تركزا عِرقيًا وتماسًا اجتماعيًا مناطقيًا؛ بمعنى أن ثمَّة تماسك وانسجام قومي مناطقي ضمن مركز القضاء وليس على مستوى القضاء ككل، إذ يُظهر ميلًا لتركز حضري للقومية التركمانية وتركز ريفي للقوميتين العربية والكردية، حيث يستوطن معظم العرب ريف ناحية ربيعة والأكراد ريف وناحية زمار على الحدود مع إقليم كردستان، وبميول سياسية وأمنية تجاه حكومة الإقليم أكثر منه تجاه الحكومة المركزية،

وبالتالي ثمَّة انقسام حضري وريفي يتفق إلى حد كبير مع حالة الانقسام العِرقي على مستوى القضاء، خريطة (٢).

من جانب آخر يمتاز القضاء بتنوعه الديني والمذهبي إلَّا إنه أقل تعقيدا وتداخلًا. إذ يعتنق غالبية السكان الدين الإسلامي سِوى أقلية ازيدية شرق القضاء؛ وينقسم التركمان فقط إلى مسلمين شيعة ومسلمين سُنة، والعرب والأكراد مسلمين سُنة. وبالنسبة للتركمان لا توجد إحصائيات دقيقة تؤكد أغلبية إحدى الفرقتين على الأخرى، والأرجح أنهم ينقسمون بالتساوي[٩].

وفي دراسة أجريت عام ٢٠٠٨ خلال عمليات مكافحة التمرد التي قادتها قوات الاحتلال الأمريكي في القضاء عاميّ ٢٠٠٥ و٢٠٠٦؛ قدرت النسبة بينهما عند (٧٥%) مسلمين سُنة و(٢٥%) مسلمين شيعة[١٠]. وبالمثّل أكد تقرير صدر عن مركز ويلسون وتقرير آخر صدر عن مؤسسة ميري للأبحاث: إن السُنة إجمالًا يشكلوا أغلبية التركمان قبل غزو داعش عام ٢٠١٤[١١].

خريطة (٢) التوزيع القومي للسكان على مستوى القضاء

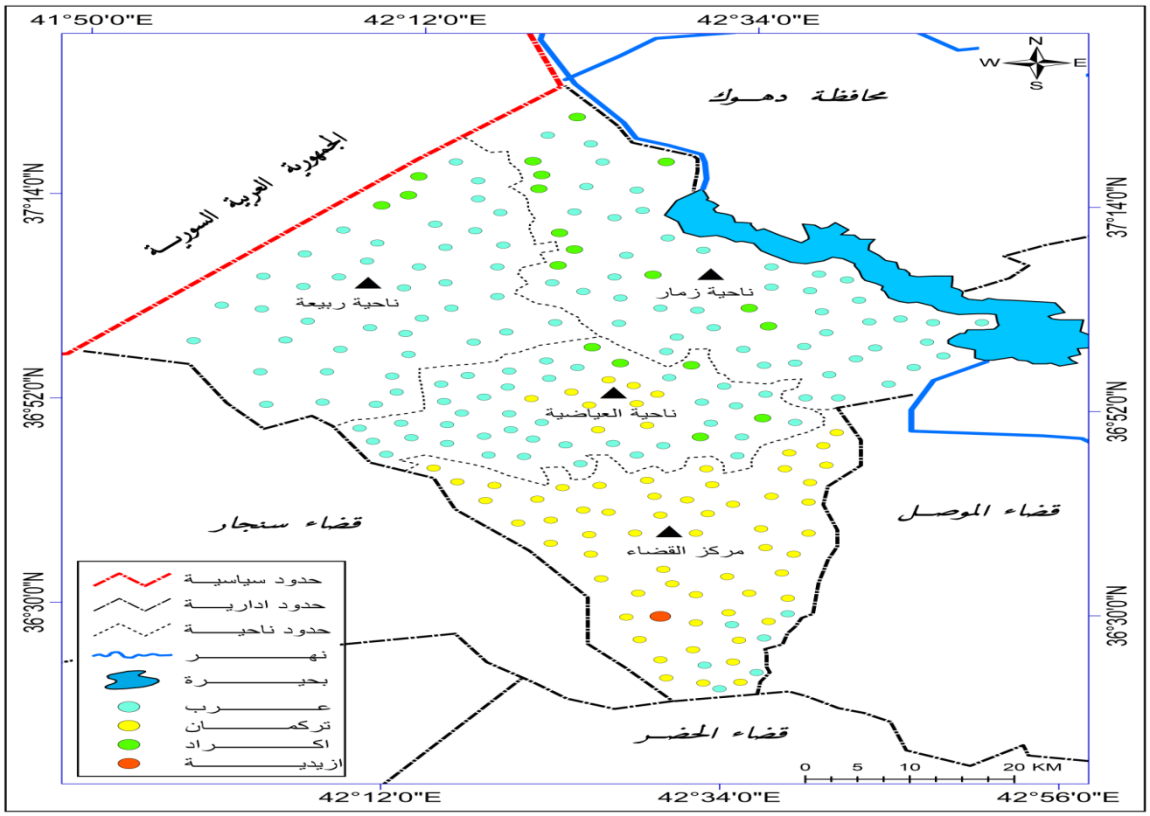

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

- برنامج (Arc Map 10.8) و(ARC Global) نموذج الارتفاع الرقمي للقمر الصناعي Land satبدقة (20m). - مقابلة شخصية مع جعفر علي اصغر بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٢.

برغم بساطة هذا التركيب إلَّا إن بيئة سياسية وأمنية داخلية مضطربة وسياق جيوسياسي إقليمي شديدا الاستقطاب؛ قد جعلا منه خط صدع فاصل بين المسلمين من أبناء القومية الواحدة. ومع أن الاتجاه العام للسُنة التركمان هو الاتجاه الصوفي المعني بتهذيب النفس، إلَّا إن الفكر المتطرف بإيديولوجيته السلفية قد اخترق المجتمع أواخر الثمانينيات، وتنامى إلى حد التطرف في ظل الحملة الإيمانية التي أطلقتها حكومة البعث خلال العقد الأول من التسعينيات وإلى حد الانخراط في صفوف تنظيم القاعدة للجهاد في أفغانستان مع أوائل عام ١٩٩٩[١٢].

وحيث أن التركمان فقط هم مَن ينقسمون إلى شيعة وسُنة؛ فإن مركز هذا الانقسام كائن في مركز القضاء فقط؛ وبين أحياء مدينة تلعفر نفسها. وبحيثية تأخذ طابعًا أو نمطًا عامًا يتركز خلاله المسلمون السُنة شمال شرق المدينة، والمسلمون الشيعة جنوبها وغربها، وما بينهما مناطق مختلطة تتفاوت فيها الأغلبية لأحدى الطائفتين أو تتساوى.

وتفصيلًا يقطن الشيعة أحياء: القلعة، والوحدة، والخضراء، والجزيرة. بينما يقطن السُنة أحياء: السراي (النصر حاليًا)، وحسنكوي (النور والعروبة حاليًا).

أما الأحياء المختلطة فكل من: الربيع، والمنتظر بنسب متساوية تقريبًا، وأحياء: الطليعة (كركري)، والسعد، والقادسية، والمعلمين، والكفاح الشمالي والجنوبي، والنداء بأغلبية شيعية، وأحياء: العسكري، والسلام، والمثنى وباغلاء ومنطقة البساتين بأغلبية سُنية، خريطة (٣).

أما محيط المدينة ونواحي القضاء فيسودها العرب والأكراد والتركمان من أبناء المذهب السُني، ولا تواجد للشيعة إلَّا في قرى: الشرايع، وقزل قيو، وكسر محراب التابعة لناحية العياضية. وقريتيّ: سينو، وأم الشبابيط على طريق تلعفر – سنجار جنوبًا[١٣].

ثالثًا: البيئة السياسية والأمنية واختراق المجتمع المحلي بعد عام ٢٠٠٣

استتبع الانقسام الأثنوغرافي انقسامًا سياسيًا خلق مجالًا هشًا لنفاذ أفكار وعناصر التنظيم؛ وزاد في حدّة الاستقطاب على مستوى القواعد الشعبية، وبالتالي الدفع باتجاه مزيد من القوة الحِراكية لتنظيم القاعدة وداعش، لاسيَّما مع تورط بعض القيادات المحلية بالشحذ الطائفي. وعامَّة انقسم التركمان سياسيًا بحسب القومية والمذهب؛ حيث رؤية سياسية شيعية باتجاه أحزاب إسلامية شيعية رفضها الآخرون، واندفعوا باتجاه مقاطعتها وبعضهم باتجاه التمرد والجماعات الإسلامية بينما أظهر القوميون منهم تعاونًا سياسيًا وميلًا تجاه تركيا.

خريطة (٣) التوزيع المذهبي لأبناء القومية التركمانية على مستوى مركز قضاء تلعفر

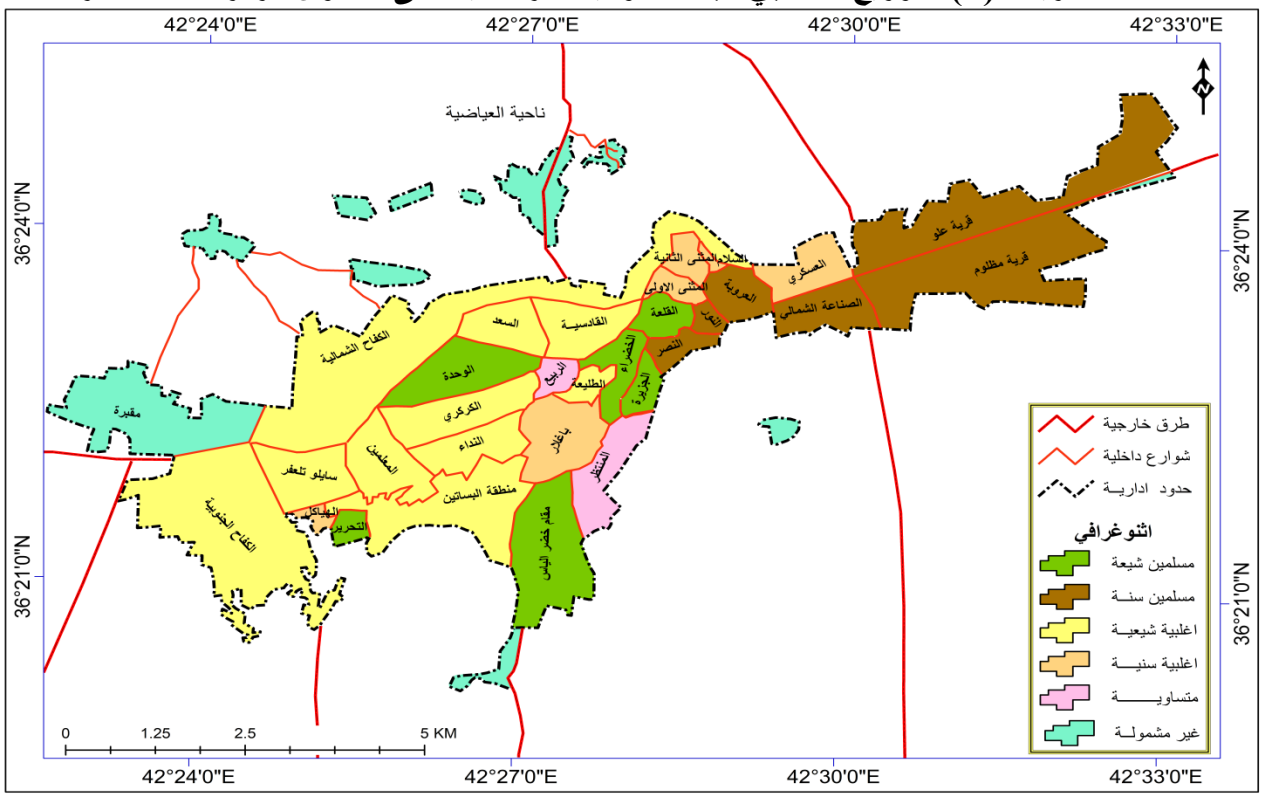

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

- مقابلة شخصية مع جعفر علي أصغر بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٢.
- برنامج (Arc Map 10.8) و(ARC Global) ونموذج الارتفاع الرقمي للقمر الصناعي Land sat بدقة (20m).

من ثمَّ فإن هناك ثلاثة اتجاهات سياسية تجاذبت المجتمع التركماني بينها: اتجاه يستهدف حشد أبناء الطائفة الشيعية لدعم تمثيل التركمان سياسيًا. واتجاه يستهدف إثارة المشاعر الدينية أو القومية بين أبناء التركمان السُنة. واتجاه يستهدف انضمام القضاء إلى إقليم كردستان. ولكل من هذه الاتجاهات فواعل محلية وإقليمية تدعمه، الأمر الذي زاد في زخم هذه الديناميكية الانقسامية، وجعلها جزءا من الجغرافية السياسية للصراع على مستوى الإقليم(١٤).

وكما في عموم البيئات المحلية لنشاط التنظيم، بدأت الجماعات الإرهابية عملياتها مؤطرة بمقاومة قوات الاحتلال الأمريكي؛ ومعلنة التمرد على السلطة الوطنية ولواء الحرس الوطني، الذي دعمت تأسيسه الولايات المتحدة على أسس قومية بنحو (٩٠%) من أبناء القومية الكردية.

وبرغم قيادة قوات الاحتلال عملية عسكرية ضد معاقِل جماعات التمرد في أحياء: حسنكوي والسراي وسط المدينة لاستعادة السيطرة عليها في أيلول ٢٠٠٤. وعملية استعادة الحقوق في أيلول ٢٠٠٥، ضد أحياء حسنكوي، والسراي، وشارع الثمانين، والوحدة، والقادسية، والسلام، والعروبة، والربيع، مستخدمة مختلف

الأسلحة لاقتحام المدينة، وبما أدى إلى مقتلة أكثر من (٢٠٠) شخص، وتدمير(٩) مساجد و(٥) مدارس، وهدم نحو(١٤٠) منزلاً سكنياً؛ استمر القضاء وبشكل خاص مدينة تلعفر ساحة للصراع والهجمات المتبادلة[١٥].

بحلول عام ٢٠٠٥ حدث تحوّلًا خطيرا في استراتيجية تنظيم القاعدة في العراق؛ ألا وهي الدفع باتجاه بعث الصراع الطائفي كتكتيك رئيس في استقطاب جماعات التمرد وتحقيق مزيد من القوة الحِراكية على الأرض في البيئات المحلية معقدة التركيب؛ وفي هذه الاستراتيجية شكَّل القضاء محورا مهما للتنظيم بقيادة أبو مصعب الزرقاوي، وعملت الأفكار المتطرفة على تفكيك المجتمع التركماني وباطراد مع تنامي نشاط القاعدة شمال العراق.

ولأن الدين والتمذهب أشد العوامل استقطابًا وأشدها تأثيرا على المستوى الشعبي؛ استخدم التنظيم أطرا دينية في تغذية ديناميكيا الإرهاب ضد التركمان الشيعة، دونما اعتبار لوحدة القومية أو تاريخية الروابط العائلية والاجتماعية، وباستخدام مختلف أساليب العنف سواء بالاغتيال أو القتل على الهُوية أو باستخدام المفخخات والأحزمة الناسفة، وخلال مختلف مراحل التنظيم بدءا بجماعة التوحيد والجهاد ومرورا بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين ثم دولة العراق الإسلامية أو بإضافة الشام وصولًا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق (داعش) عام ٢٠١٤[١٦].

وأشد تلك العمليات مع تحرك التنظيم شمالًا أوائل عام ٢٠٠٧، نتيجة الضغط الكبير الذي مارسته القوات العراقية وقوات الاحتلال وصحوات العشائر ضد التنظيم في محافظات: الأنبار، وديالى، وصلاح الدين. ليتحوَّل فعليًا أغلب قادة التنظيم وقدراته القتالية إلى محافظة نينوى، وفي مقدمتهم أبو عمر البغدادي زعيم الجماعة وأبو أيوب المصري وزير الحرب وأبو قسورة الرجل الثالث في التنظيم، وفي حين شكّل قضاء الموصل ملاذ ومركز ثقل التنظيم مع أواخر٢٠٠٧، شكّل قضاء تلعفر مركز ثقله البديل ومجال تحركاته على المستوى المحلي والإقليمي[١٧].

ويؤكد ذلك ارتفاع معدل الهجمات الإرهابية في عموم المحافظة ما بين نصف إلى ثلثي إجمالي الهجمات في العراق مع مطلع عام ٢٠٠٨؛ ثم بمتوسط (٥٦) هجومًا شهريًا عام ٢٠١٠، و(٦٠.٣) هجومًا عام ٢٠١١، وإلى (٧٧) هجومًا عام ٢٠١٢، و(٢٧٨) هجومًا في المتوسط عام ٢٠١٣، وإلى أعلى متوسط (٣٤٧) هجومًا للنصف الأول عام ٢٠١٤[١٨].

مع غزو داعش العراق في النصف الثاني عام ٢٠١٤، شكَّل القضاء محورا رئيسًا في الجغرافيا السياسية للخلافة المزعومة؛ سواء في ربط جزئها العراقي بجزئها السوري، أو في كونه عمقًا استراتيجيًا في تحريك ونقل الأسلحة والقوات بينهما حسب الحاجة. ولأن تلعفر تضم عناصر بخلفيات سلفية متشددة وبإيديولوجية

جهادية عالمية؛ مثلت مخزونًا بشريًا للتنظيم من العناصر والقيادات في مختلف المناصب الإدارية والعسكرية، بل والشرعية أيضًا حيث الكثير من قضاة داعش وعناصر الشرطة الدينية، فضلًا عن أغلب العاملين على إدارة أمور الحِسبة من مدينة تلعفر أو ينحدرون منها، وخلال احتلال داعش سوقًا لبيع النساء الازيديات وموضع الدعم اللوجستي للتنظيم بما فيه السلع والمنتجات الزراعية[١٩].

رابعًا: جغرافيا العمليات الإرهابية على مستوى مركز القضاء

يأخذ توزيع العمليات الإرهابية نمطا يوازي نمط الانقسام المذهب في القضاء، إذ عمِل التنظيم ضمن محيط المدينة لمحاصرة أبناء الطائفة الشيعية داخلها، وعزلهم عن محيط القضاء وبقية المحافظة، بنصب الكمائن وتتبع واستهداف كل مَن يخرج منهم. من ثمَّ الضغط وبواسطة العناصر المنضمة للتنظيم بين الأهالي لاختراق الأحياء المختلطة ومحاصرة الأحياء الشيعية في موجات كبيرة من الاغتيالات والتفجيرات والعمليات الانتقامية.

وعامَّة وبحسب بيانات جدول (١) تركزت العمليات الإرهابية في أحياء: القادسية والطليعة وهما من الأحياء المختلطة وسط المدينة، والقلعة الوحدة وهما من الأحياء الشيعية وسطها أيضًا؛ والكفاح الشمالي والجنوبي وهما من الأحياء المختلطة في طرفها الغربي، وحيي العروبة والنور وهما من الأحياء السُنية شمال شرق المدينة، في حين لم تشهد أحياء: الخضراء وسط المدينة والجزيرة شرقها وحي المنتظر في طرفها الشرقي أية تفجيرات برغم اختلاطها.

الأمر الذي يرسم اتجاهًا عاما للتفجيرات سواء بالمفخخات أو بالأحزمة الناسفة، يبدأ شمال شرق المدينة ثم يخترق وسطها إلى شمالها الغربي، مضافًا إلى اتجاه آخر نحو استهداف الأحياء والقرى الشيعية والسُنية معًا: القلعة والوحدة والكفاح الشمالي وقرية قبك، وهم من المناطق الشيعية، والنور والعروبة وقرية بئر علو وهم من المناطق السُنية، خريطة (٤).

أما على مستوى الضحايا فتبرز أحياء الوحدة والقلعة والكفاح في مقدمة الأحياء في عدد الشهداء والجرحى، تليهما أحياء القادسية والطليعة والنور والعروبة تباعًا، أما قرية قبك فبرغم ضالة الانفجارات فيها شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في اعداد الضحايا، نظرا لقوتها واتساع نطاق تأثيرها إذ استهدف التنظيم خلالها إحدى المدرس الابتدائية، خريطة (٥).

جدول (١) العمليات الإرهابية واعداد الضحايا في مدينة تلعفر للمدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٢٤

الحي	سيارة مفخخة	حزام ناسف	ناسفة	الشهداء	الجرحى
القادسية	٥	٦	٣	٣٠	١٣٦
القلعة	٢	٤		١٠٦	١٦٣
المعلمين	٤			٣٧	٤٧
الطليعة	٤	٦		١٠٠	٢١٥
الوحدة	٥	٢		١٧٩	٤٥١

العروبة	٣	٤	١	٨	٧٨
النور	٢	٢		٣٢	١٩٠
السعد	١	١		٦	١٨
السلام	١	١		٢	٢
الكفاح	٧		١	٤٠	٢٠٦
الندا		١		٥	١٧
النصر		١		١٠	١٣
محيط قرية آل علو	٢			٣	١١
قرية قبك	٣			٥٥	١٨٤
قرية المزرع	١				٢
طريق تلعفر ـ الموصل			٢	١٥	٩
مجموع	٤٠	٢٨	٧	٦٢٨	١.٧٤٢

(*) لم يتضمن الجدول عشرات العبوات الناسفة ومئات الهاونات وصواريخ الكاتيوشا المتساقطة على ذات أو بقية الأحياء، مما تسبب بهدم مئات الدور السكنية، وخلف مئات القتلى، و(٢٧٥٠) جريح، فضلًا عن تهجير (٣٢٠٠) عائلة.

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

ـ بيانات توثيقية لفريق تلعفريون التطوعي حول العمليات الإرهابية في قضاء تلعفر.

ـ شبكة الموصل الثقافية، ٢٠٠٨/٩/٣٠.

https://shiaatalmosel.yoo7.com/t2843-topic

خريطة (٤) التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية على مستوى مركز القضاء

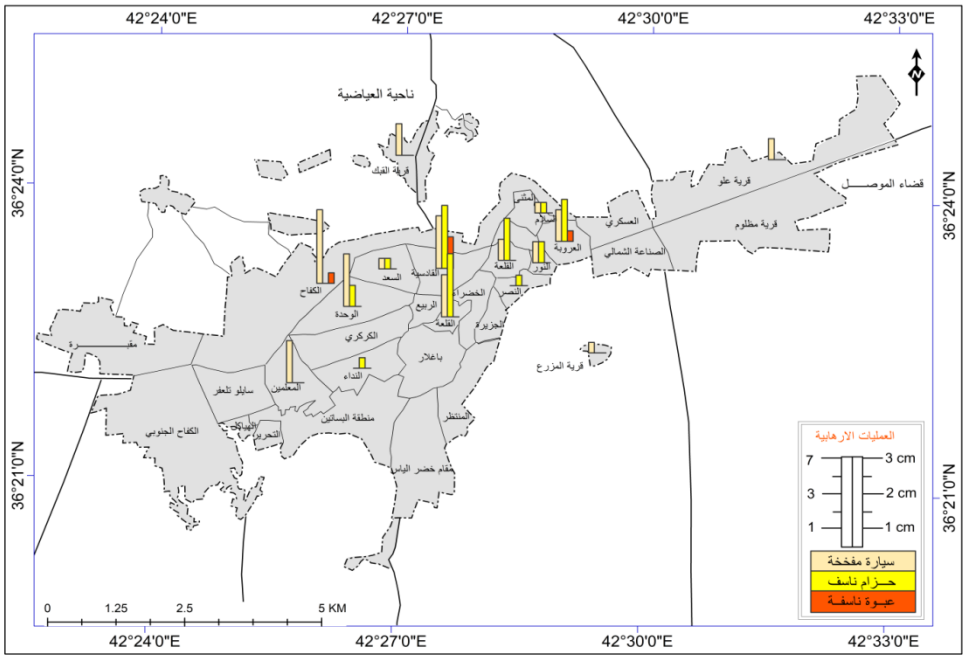

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١).

خريطة (٥) التوزيع الجغرافي لضحايا الإرهاب على مستوى مركز القضاء

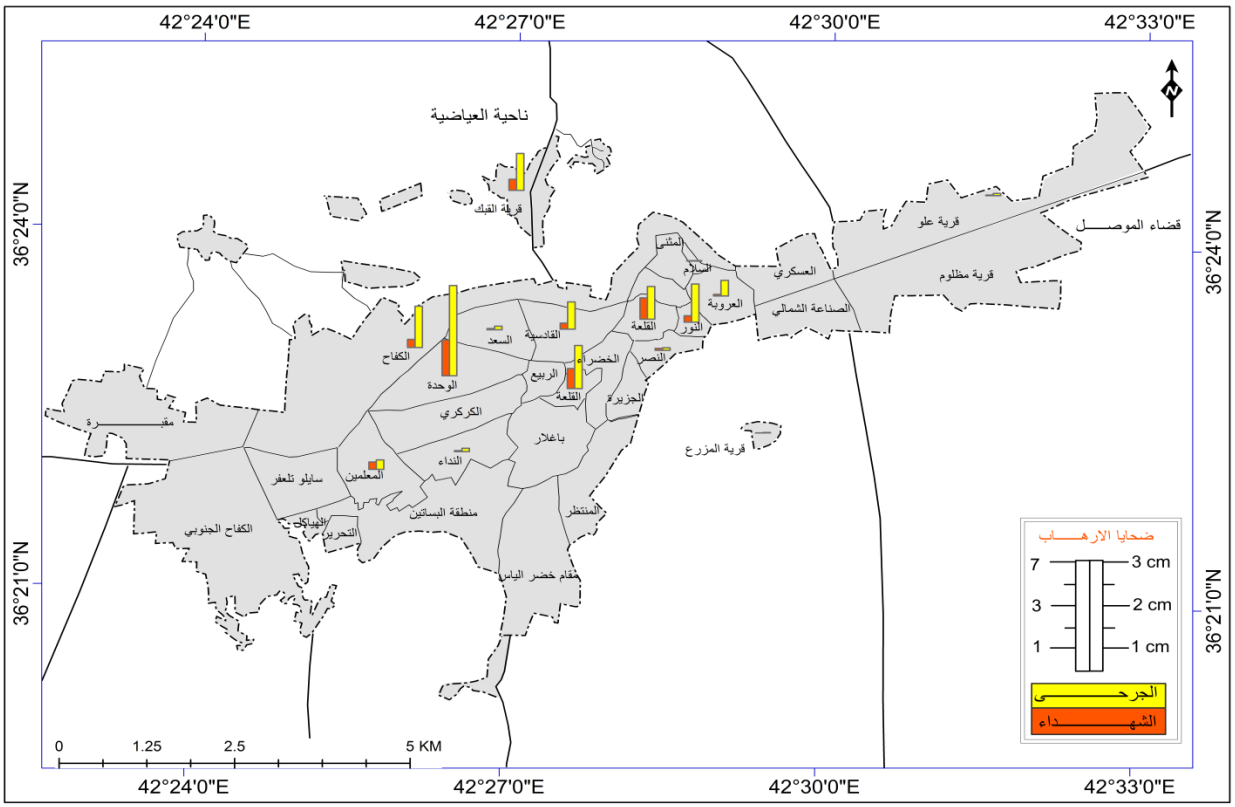

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١).

من ثم ظهر اتجاهًا للتهجير والنزوح المناطقي لأبناء الطائفتين سواء، للشيعة منهم من حي المثنى والقادسية شمالًا، وحي الربيع وسط المدينة وجميعها من الأحياء المختلطة، ومع سيطرة للتنظيم على حي باغلار ومنطقة البساتين جنوبًا، يظهر هدفه في فصل المدينة إلى جزأين شرقي وغربي. إذما لاحظنا نزوحهم قسرا من حي السعد وحي القادسية شمال المدينة منذ عام ٢٠٠٧.

ولاحقًا إحراق بساتين وبيوت الشيعة وطردهم منها في منطقة البساتين جنوب المدينة. بالمقابل ثمَّة تهجير ونزوح جماعي للسُنة من حي القلعة وسط المدينة، وحي المعلمين غربها، نتيجة ردّة فعل العشائر المحلية ومطاردتهم عناصر التنظيم في هذين الحيين[٢٠]. خريطة (٦).

ويظهر هذا التوزيع تركز ظاهرة النزوح في الأحياء القديمة من المدينة (السراي وحسنكوي) وسط المدينة، ومن الأحياء المختلطة باتجاه الأحياء ذات المذهب الواحد أو ذات الأغلبية المذهبية. وتجدر الإشارة هنا: أن كل من الأحياء القديمة وحي المعلمين موطنًا لأبرز القيادات التركمانية في التنظيم؛ ومنهم خليفة أبي بكر البغدادي محمد سعيد عبد الرحمن المولى (أبو إبراهيم القرشي)، ورئيس المجلس العسكري للتنظيم "الدولة فاضل أحمد

عبد الله الحيالي (أبو مسلم التركماني) وعضو مجلس الشورى عبد الرحمن مصطفى قادولي (أبو علي الأنباري).

خريطة (٦) اتجاهات النزوح وحركة السكان بين الأحياء داخل مركز القضاء

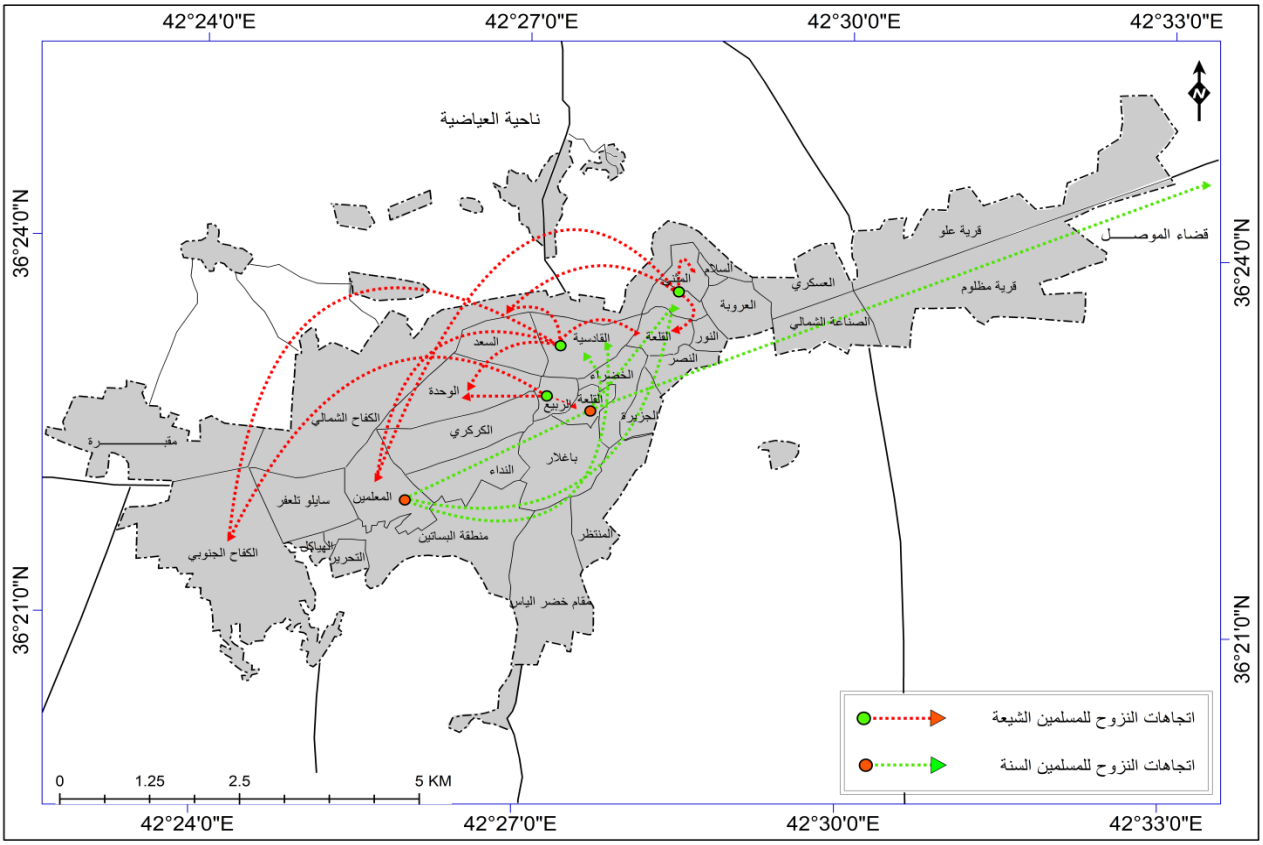

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

- مقابلة شخصية مع جعفر علي أصغر بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢١.

بعد غزو داعش قضاء الموصل بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٠؛ دخلت مدينة تلعفر مرحلة جديدة من الإرهاب، بعد أن توجه التنظيم لاقتحام القضاء في ٢٠١٤/٦/١٦، مستندا إلى حد كبير إلى وجود حاضنة شعبية من عناصر القاعدة هناك، وبتاريخ ٢٠١٤/٦/١٠ تمكن بعد حيازته الأسلحة والمعدات التي خَلفتها القوات العسكرية والأمنية المنسحبة من تشكيل قوّة كبيرة لاقتحام الطرف الشمالي الشرقي للمدينة والتمركز في قرية (العلو)، ثم الانطلاق باتجاه وسط المدينة، وبعد معارك طاحنة في مطار تلعفر وحي المعلمين تراجعت القوات المنسحبة والمتطوعين باتجاه حي الكفاح الشمالي والجنوبي شمال وغرب المدينة، مقدمَة للانسحاب باتجاه قضاء سنجار.

ليُعلن التنظيم سيطرته على كامل المدينة في ٢٠١٤/٦/٢٣؛ وضمن مرحلة جديدة للإرهاب باتجاه تتبع ومطاردة النازحين وقتل كل مَن لم يستطع الخروج، أما اتجاهات النزوح فكانت باتجاه سنجار أو مخيمات اللجوء

في الموصل وحمام العليل أو عِبر ناحيتيّ ربيعة وزمّار باتجاه إقليم كردستان، أو عِبرهما وسنجار باتجاه مخيميّ ليلان ويحيى للنازحين في كركوك أو إلى مدينة كركوك نفسها، ثم إلى بقية محافظات وسط وجنوب العراق[٢١].

بعد سقوط مركز القضاء توجه التنظيم مع بداية آب لاحتلال نواحي: العياضية، وزمار، وربيعة؛ وبعد شهرين من ذلك وتحديدا مع بداية تشرين الأول ٢٠١٤، تمكنت قوات البيشمركة من استعادة ناحية زمار، وربيعة في ٢٠١٤/٩/٣٠، وشمال العياضية، وأقامت ساترا عنده للمواجهة في منطقة قُبُك كحد فاصلًا بين القرى الكردية والقرى العربية إلى الجنوب قليلاً[٢٢].

وعامَّة لم تنتهِ العمليات الإرهابية بالتهجير القسري لكامل شيعة تلعفر، وإنما مارس التنظيم موجة كبيرة لتفجير دورهم واملاكهم، ومصادرة الكثير منها وبشكل خاص في القلعة والكفاح الشمالي للوافدين الأجانب. وفي هذا السياق أكدت النائبة التركمانية (نهلة الهبابي): إسكان التنظيم (٣٠٠) عائلة أجنبية من مقاتلي داعش في بيوت الشيعة خلال عام ٢٠١٥؛ وإهداء المئات غيرها لمقاتلين سوريين وعراقيين من خارج القضاء، فضلًا عن اتخاذ عشرات غيرها مقار للقيادة ومضافات ومخازن للمؤن والأسلحة[٢٣].

ولغاية عمليات التحرير عام ٢٠١٧، تمكَّن الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي من تحرير قضاء الموصل، ودفع عناصر التنظيم إلى غرب القضاء، ثم على طول الطريق السريع باتجاه تلعفر والحدود السورية بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٧، وفي ٢٠١٧/٨/٣١ وبعد أحد عشر يومًا فقط تم تحرير القضاء، وفعليًا كانت ناحية العياضية آخر المناطق المحررة، إذ تمكنت قوات البيشمركة مدعومة بالجيش العراقي من دخول الناحية بعد معارك طاحنة وقصف عنيف نال بيوت الأهالي بعد أن تمترس بها عناصر التنظيم، وبحيثية لاتزال خلالها الناحية مدمرة بشدة ولايزال بعضها ملغم بالفخاخ والعبوات الناسفة[٢٤].

عامَّة خلّف تنظيم داعش دمارا مهولًا في عموم المحافظة وقضاء تلعفر، ومن ذلك: (١٢٠٠) مختطف بينهم (١٢٠) طفل و(٤٦٠) امرأة بينهم فتيات، تم انقاذ (٥٦) منهم، ولايزال مصير الباقي مجهولًا، مضافًا إلى مئات الشهداء ممَن قضوا في مواجهات مباشرة مع داعش أو أثناء النزوح. ومقابر جماعية في منطقة علو عنتر شمال تلعفر (٥)كم، احتوت جثامين (١٥٦) فرد بينهم نساء وأطفال، ومقبرة أخرى في ساحة مدرسة (هيكل) بحي السعد وسط الحي.

ومن بين (٣٢٧) تفجيرا في القضاء للمدة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٤؛ بينها (٣٢) أثناء احتلال داعش القضاء، أبرزها: مقام خضر الياس جنوب تلعفر. ومرقد سعد بن عقيل ابن أبي طالب، ومزار شمس قمر (٥٣٧هـ)، وقلعة تلعفر الأثرية، ومشهد الأمام علي عليه السلام، وجامع أهل البيت وهو أقدم جامع للشيعة بتلعفر، والمئات من بيوت الشيعة في حي القلعة والوحدة والكفاح وغيرها، ونحو (١٤٥٠) مختطف مفقود ثلثهم من النساء

والأطفال، و(١٥٠) ألف عائلة مهجرة لم تعد إلى الآن[٢٥]. فضلًا عن موجه ثانية للنزوح طالت المجتمع السُني قبيل أو أثناء عمليات التحرير، باتجاه مخيمات اللاجئين جنوب الموصل للفترة بين ١٤ – ٢٢/ آب ٢٠١٧[٢٦].

خامسًا: التحديات ومستقبل القضاء من منظور جغرافي سياسي

برغم تطهير القضاء من براثن داعش والقاعدة؛ لايزال مضطربًا سياسيًا غير مستقر أمنيًا ولاتزال القوى الإقليمية فاعلة بدرجة كبيرة؛ في مشهد يعكس مدى جيوسياسية القضاء وحساسيّة وضعه الاثنوغرافي. ذلك أن ثمَّة فرق جوهري بينه وبين مدن أخرى قد اخترقها التنظيم كالفلوجة والرمادي وتكريت، أنها خالصة مذهبيًا وهو منقسم بالتساوي، وضحاياه من طائفة والجناة بين صفوف التنظيم من طائفة أخرى وكلاهما من قومية واحدة.

ويعكس هذه الحالة انقسام المجتمع حول دخول القوات إلى مدينة تلعفر؛ حيث دعم بعض المجتمع هناك دخول قوات الحشد الشعبي من خارج المدينة بحجة أنها أكثر التزمًا تجاه المظالم الشخصية من أهالي المدينة ممَن شاركوا في عمليات التحرير، بينما اظهر آخرون بينهم قيادات وأحزاب سياسية مخاوفًا من أن تنخرط تلك القوات في أعمال انتقامية، في حين فضلوا دخول قوات البيشمركة أو القوات الحكومية[٢٧].

وفي هذا الصدد نقتبس تعليل رئيس الجبهة التركمانية العراقية في مدينة تلعفر (قاسم كارا): "أن سبب سقوط المدينة بيد داعش، هو عدم قدرة أبناء القومية الواحدة على التغلب على الانقسام الطائفي"، ويدعم هذه الفرضية اتجاهات النزوح السكاني، إذ لجأ المسلمون الشيعة منهم إلى سنجار ومحافظات الإقليم عِبر المناطق التي تسيطر عليها قوات البيشمركة [للنفاذ إلى وسط وجنوب العراق] بينما لجأ المسلمون السُنة إلى قضاء الموصل. الأمر الذي يعكس أولوية الانتماء المذهبي من جهة وطبيعة الاختيار السياسي من جهة أخرى[٢٨].

وذات التجاذبات والبيئة الديناميكية على المستوى الإقليمي والدولي، إذ عملت الولايات المتحدة على تعزيز مشاركتها العسكرية ضمن قوات تحرير تلعفر، كما عملت على إنشاء (قاعدة كهريز) العسكرية في منطقة الكسك مسافة (٢٢)كم من مركز القضاء؛ لمواجهة ما اعتبرته محاولة إيرانية لتأمين قوس من النفوذ عبر القضاء والعراق إلى سوريا ثم إلى شرق البحر المتوسط. وبالتالي التحكم بالحيّز الأرضي لقضائيّ تلعفر وسنجار، والذي من شأنه أن يربط برا وبصورة فعلية المدن العراقية بالمدن السورية[٢٩].

وبالمثل هددت تركيا بالتدخل العسكري لحماية التركمان السُنة، ومارست ضغوطًا لمنع مشاركة قوات الحشد الشعبي في تحرير القضاء أو الاقتراب من حدودها فيما بعد، في حين ضغطت باتجاه دخول قوات البيشمركة الكردية لمسك المثلث العراقي التركي السوري، وأيضًا باتجاه تشكيل وإشراك حشد من التركمان السُنة في المعارك لتحقيق هامش من التوازن. فضلًا عن محاولات الاحتفاظ بتواجد عسكري دائم في سهل

نينوى، يمنحها دورا في رسم خريطة توازنات القوى وتحديد مستقبل المحافظة والمناطق المتنازع عليها شمال العراق[٣٠].

فضلًا عن جغرافية الاستقطاب هذه؛ ثمَّة أزمة أخرى على المستوى السياسي، تتمثّل في مساعي قوى سياسية مؤثرة لفصل القضاء عن محافظة نينوى واستحداثه محافظة جديدة. ففي الجلسة رقم (١٧) لمجلس النواب العراقي بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٢؛ فيما يتعلق بالقراءة الأولى لمشروع قانون استحداث محافظة حلبجة، دعم النائب التركماني (أرشد الصالحي) ذلك معللًا أن حلبجة من المناطق التي تضررت أيام النظام السابق؛ ومتسائلًا حول قرار مجلس الوزراء رقم (٥٦٨) لسنة ٢٠١٣، والذي وصل مجلس النواب في ٢٠١٤/١/٢٦، حول استحداث محافظتي حلبجة وتلعفر، وطالب لجنة الأقاليم بإدراج قانون استحداث محافظة تلعفر في الجلسات القادمة، لما قدم أهلها من تضحيات، ولأن عدّة أقضية ونواحي تتبعها حاليًا.

في اليوم الثاني لذات الجلسة قدم النائب التركماني غريب عسكر طلباً نيابياً يحمل تواقيع (٣٠) نائباً، يطالب رئيس البرلمان بتعديل الفقرة الثانية من جدول أعمال الجلسة رقم (١٧)؛ بإضافة "تحويل قضائي تلعفر وطوزخورماتو إلى محافظتين، نظراً للتضحيات الكبيرة التي قدموها، ولتجاوز نفوسهم مئات الآلاف، وللمساحة الكبيرة لتلك المدينتين، التي تضم العديد من النواحي، والقرى، والأرياف". تلا ذلك تقديم المكون التركماني وثيقة رسمية للسيد رئيس الوزراء في شباط/ ٢٠٢٣؛ طالبوا فيها باستحقاقات قومية: تشريعية، وتنفيذية، وإدارية، من ضمنها تحويل قضائيّ تلعفر وطوزخورماتو إلى محافظتين.

وبالرغم من أن قضية استحداث محافظة أو أكثر شأنًا نيابيًا إداريًا وقانونيًا، فإنها بخصوص قضاء تلعفر تحمل أبعادا سياسية وأمنية خاصّة؛ ذلك أن ثمَّة مخاوف متبادلة بتغليب مكون على
آخر، أو بأنها محاولة لتحصيل مكاسب سياسية وأمنية لقوى سياسية معينة، أو بالعكس محاولة لتقليص نفوذ أخرى ومواردها المالية في محافظتيّ نينوى وصلاح الدين. في ذات السياق بينما يدعم الأكراد مشروع استحداث محافظة حلبجه، يقفون ضد ما يجدوه طموحًا تركمانيًا للحد من نفوذهم في مناطق التركمان وطموحات ضمها، مع وجود منافس قومي ذات ثقل سكاني في المناطق المحاذية للإقليم، ولا تخفى سلبية هذه المواقف على أمن واستقرار هذه المناطق.

من ثمَّ فهي وإنْ استتبعت امتيازات تمثيلية وقانونية وتنموية لمواطنيّ القضاء بحسب اولًا وثالثًا ورابعًا من المادة (١٢١) والمادة (١١٥) من دستور الدولة الدائم، لكنها يمكن أن تؤدي بحسب رابعًا من المادة (١٤٢) إلى مزيد من تفكك الدولة الفدرالية إلى كيانات، إذما تحولت كل من طوزخرماتو وكركوك إلى محافظتين بأغلبية

تركمانية ساحقة أيضًا، نظرا لأن ما يحدث من تجاذبات في هذه المناطق ليست سياسية بقدر ما هي قومية بالدرجة الأساس.

مضافًا إلى ما تقدم من استقطاب واضطراب سياسي وبأبعاد جيوسياسية إقليمية للتدخل للهيمنة في المثلث العراقي – التركي – السوري. ثمَّة تهديد آخر يتمثّل بوجود عناصر داعش في (مخيم الهول) في محافظة الحسكة القريبة للقضاء شمال شرق سوريا، والمتحكم فيه من قبل الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية (قسد). ويضم حاليًا نحو (٥٥) ألف عنصر (٩٠%) نساء وأطفال، بينهم (٢٣%) دون سن الخامسة، و(٤٢%) من ٥ – ١٨ سنة. يتوزعون بين (٢٥) ألف عراقي كثير بينهم من التركمان، و(١٨) ألف سوري، و(٧٨٠٠) يتوزعون على سبعة وخمسين دولة أخرى. فضلًا عن مخيمات أخرى أصغر حجمًا لعناصر أو عوائل تورطت في الإرهاب، مثل: مخيم روج حوالي ستين ميلاً عن مخيم الهول، يضم نحو (٢٥٠٠) فرد بينهم (٢١٠٠) من جنسيات أخرى غير العراقية والسورية[٣١].

ووجود هذه الذخيرة من الإرهابيين في مناطق محاذية للقضاء، وتحت سيطرة القوات الأمريكية يصيّرها عامل تهديد باتجاهين، الأول: إمكان تسلل المئات وربما الآلاف من هؤلاء إلى داخل الأرضي العراقية، لاسيّما مع إمكانية تسلل بعضها إلى مخيم الجدعة جنوب الموصل. إذ كشف النائب عن ائتلاف الفتح (محمود الحياني) عن وجود مخطط أمريكي لخلق داعش جديد في المنطقة من قوات قسد وأفراد مخيم الهول؛ بهدف خلق توترات أمنية عِبر الحدود تستدعي الإبقاء على القوات الأمريكية تعطيلًا لمطالب وطنية برحيلها[٣٢].

الثاني: إصرار القوات الأمريكية على الإبقاء على هذه المجموعات شرق سوريا؛ يؤكد أنها جزء من أجندتها ومخططاتها في المنطقة، ويمكن قراءة تحذيرات القيادة المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط في ٢٠٢٤/٩/٢؛ من مخاطر تحوّل وخروج عشرات الآلاف من زوجات وأبناء الدواعش، الذين يتعرضون لعمليات غسيل أدمغة وتدريب مستمرة، فضلًا عن العشرات من العوائل المناصرة للتنظيم؛ أنها رسائل لحكومات المنطقة وبشكل خاص محور المقاومة والقوى المناهضة للمشروع الصهيوأمريكي في المنطقة[٣٣].

بناءً عليه تبدو مخاطر اختراق وتجدد العنف في القضاء احتمالًا حقيقيًا؛ ولذا لابد من الحد من الثغرات ومواضع الضعف، بإنشاء بيئة آمنة تعزز السلم والتعايش السلمي وتدفع باتجاه البحث عن بدائل للعنف والانتقام، وليس ذلك إلّا بتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء مؤسسات دولة قوية ومحاكمات عادلة وشفافة لمحاسبة المتورطين، كذلك من تقصي الحقائق وصناعة الأطر والسرديات المشتركة، بل ولابد من إيجاد المصالح والروابط الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المشتركة، التي تعزز الهُوية الوطنية وروح المواطنة، بما يتجاوز خطوط الانقسام العِرقي والديني والمذهبي في القضاء والمنطقة[٣٤].

ولابد أيضًا من دعم اتفاقات السلام وتشكيل لجان السلام المحلية كجزء من المصالحة الوطنية الشاملة، من قبيل: اتفاقية السلام في العياضية في آب ٢٠١٨، وتبنيها "ميثاق شرف التعايش السلمي لعشائر ناحية العياضية"؛ بضم (٩٠) شيخ من زعماء القبائل والمجتمع المحلي، للالتزام بسيادة القانون، ونبذ العقاب الجماعي، والاتهامات الكاذبة، ودعم التعاون المدني الأمني، وتعزيز الرقابة والتعليم والتوعية، وتبني لغة الحوار والخطاب الديني الباعث للوحدة والسلام[٣٥].

الاستنتاجات:

١ أكد البحث الجغرافية السياسية المعقدة لقضاء تلعفر، ومدى ما تحمله من أبعاد جيوسياسية محلية وإقليمية للتأثير في خريطة توازنات القوى ومناطق النفوذ شمال العراق، الأمر الذي دفع باتجاه زيادة حدّة الاستقطاب العِرقي والديني بين أبناء القضاء.

٢ – عطفًا عليه تكمن وراء العنف والصراع العِرقي والمذهبي في مدينة تلعفر مصالح استراتيجية للقوى المتنافسة؛ حيث القضاء ليس مدخلًا للنفوذ المحلي فقط وإنما الإقليمي أيضًا.

٣ – اتبع الانقسام السياسي في القضاء خطوط الانقسام المذهبي بين أبناء القومية التركمانية، والذي ترجم لاحقًا إلى سلوك إقصائي وعدائي تجاه ابناء الطائفة الشيعية وأبناء المذاهب الأخرى بعد اختراق المدينة من قبل تنظيم القاعدة وداعش.

٤ – نتيجة الموقع الجغرافي والتركيب الاثنوغرافي شكَّل القضاء منطقة ضعف جيوسياسية، وبالتالي بيئة ملائمة وحاضنة لتنظيم القاعدة حتَّى إن أول مدرسة لداعش تأسست في تلعفر، فضلًا عن أن كبار قادة القاعدة وداعش كانوا من أبناء القومية التركمانية من سكنة القضاء.

٥ – لايزال القضاء يوجه العديد من المخاطر الأمنية والتحديات الجيوسياسية، سيّما في ظل الانقسام السياسي والتوترات الإقليمية ووجود مخيمات واسعة لعناصر التنظيم في الجهة الثانية من الحدود السياسية العراقية – السورية، ومع إمكانات عالية لاستغلال هذه المجاميع من قبل الولايات المتحدة والمجموعات المسلحة المدعومة أمريكيا لاختراق الدولة العراقية لاسيّما في ظل التوترات الراهنة واحتمالية وقوع حرب إقليمية.

التوصيات:

١ – لابد من فرض الدولة سلطتها على كامل مناطقها وحدودها السياسية؛ سيّما في الأجزاء البعيدة عن نواتها ومركزية سلطتها كما هو الحال مع قضاء تلعفر.

٢ – لابد من فرض الهُوية الوطنية وتعزيز روح المواطنة منافسا أو بديلًا عن الهُويات الفرعية، وبما يؤدي إلى شعور مختلف الفرق والطوائف أنهم جزء من مجموعة واحدة أكبر هي الدولة وانتماء أوسع هو الشعب العراقي، وبالتالي مناهضة ومعاداة كل ما يهددهما من خارجهما.

٣ – ملاحقة عناصر التنظيم ومنع الإرهابيين والخارجين عن القانون البيئة الخصبة والملاذ الآمن في عموم ارجاء القضاء ومحافظة نينوى، ومحاربة الخطاب الديني المتطرف، ومواجهة أماني البعض بنقل الصراع السياسي إلى المستوى الشعبي بالدفع باتجاه الشحذ العِرقي والطائفي.

٤ – تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق البيئات المحلية الجاذبة للاستثمار والمستثمرين، سيّما وأن القضاء يحظى بالعديد من الموارد الكربوهيدراتية والإمكانات الزراعية.

قائمة المصادر:

١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٢١ – ٢٠٢٣.
٢. الهيأة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية بمقياس ١ : ١٠٠٠,٠٠٠ لسنة ٢٠١٨.
٣. ستيفن هيمسلي لونكَريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط٦، دار المعارف، بغداد، ١٩٨٥.
٤. مقابلة شخصية مع جعفر علي اصغر بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٢.
٥. حسين أصلان وأحمد يوسف كيطان، عملية تحرير تلعفر وتداعياتها الداخلية والخارجية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٧.
٦. پاتريك بي چونستون وآخرون، أسس تنظيم الدولة الإسلامية: الإدارة، والمال، والإرهاب في العراق من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠، مؤسسة RAND، كاليفورنيا، ٢٠١٦.
٧. مقابلة شخصية مع عينة من أعضاء فريق تلعفريون التطوعي بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٠.
٨. عباس عبد الكريم، حرب مذهبية تعيد رسم الخريطة الديموغرافية العراقية: تلعفر مدينة التركمان أرض الفتن، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات.
٩. علي طاهر الحمود، تركمان العراق: قلق الهُوية والاندماج، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، ٢٠٢١.
١٠. ديفورا مارغولين، مشكلة "مخيم الهول": مستقبل العائلات المرتبطة بتنظيم "الدولة الإسلامية"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٢٣/٧/١٨.
١١. العالم الجديد، (١٥٠) عائلة من الهول تستعد لدخول نينوى .. وتحذيرات سياسية من صنع "داعش جديد"، ٢٠١٤/٨/١٧.

12. Julie Ahn—Maeve Campbell—Pete Knoetgen, The Politics of Security in Ninewa: Preventing an ISIS Resurgence in Northern Iraq, Seminar, Harvard Kennedy School, May 7, 2018.

13. Frauke Maas, with Erica Gaston, Iraq After ISIL: Tal Afar City, The Global Public Policy Institute (GPPi), Berlin. 21 Aug 2017.

14. Adil Zineelabdin, Will Iraq agree to new Turkmen-majority governorate? Amwaj.media, Nov. 3, 2023.

15. David R. McCone, Wilbur J. Scott, and George R. Mastroianni, The 3RD ACR in Tal'afar: Challenges and Adaptations, Department of Behavioral Sciences & Leadership, United States Air Force Academy, Colorado Springs,January 8, 2008.

16. Gareth Stansfield, The Looming Problem of Tal Afar, Wilson Center, Washington: DC, 2016.

17. Hussein Aslan and Saad Salloum, The Turkmens in Iraq: Fragmentation dynamics, ethnic contact lines and sectarian fractures, Centre français de recherche sur l'Irak, 21st July 2023.

18. Michael Knights, The Islamic State Inside Iraq: Losing Power or Preserving Strength? Issue 11, Volume 11,2018.

19. Ramzy Mardin, Tal Afar: Prospect for Escalation, Atlantic Council, Nov14, 2016

20. David Bloomfield, Teresa Barnes and Luc Huyse, Bloomfield, Barnes, and Huyse, Reconciliation After Violent Conflict, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, Sweden.

21. Hazim Sabah Ahmed and Emad Wagaa Ajeel, Peaceful coexistence between social components and its impact on political stability in the province of Nineveh, Political Sciences Journal, Issue (65), 2023.

الهوامش :

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٢١ – ٢٠٢٣.

(٢) الهيأة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية بمقياس ١ : ١٠٠٠,٠٠٠ لسنة ٢٠١٨.

(٣) ستيفن هيمسلي لونكَريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط٦، دار المعارف، بغداد، ١٩٨٥، ص١٢١.

(4) Julie Ahn—Maeve Campbell—Pete Knoetgen, The Politics of Security in Ninewa: Preventing an ISIS Resurgence in Northern Iraq, Seminar, Harvard Kennedy School, May 7, 2018, p6.

(5) Frauke Maas, with Erica Gaston, Iraq After ISIL: Tal Afar City, The Global Public Policy Institute (GPPi), Berlin. 21 Aug 2017.

(6) Adil Zineelabdin, Will Iraq agree to new Turkmen-majority governorate? Amwaj.media, Nov. 3, 2023.

(7) David R. McCone, Wilbur J. Scott, and George R. Mastroianni, The 3RD ACR in Tal'afar: Challenges and Adaptations, Department of Behavioral Sciences & Leadership, United States Air Force Academy, Colorado Springs,January 8, 2008.
http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/of-interest-9.pdf.
(8) Ibid .
(9) Frauke Maas, with Erica Gaston, op.cit. .
(10) David R. McCone, Wilbur J. Scott, and George R. Mastroianni, op.cit.
(11) Gareth Stansfield, The Looming Problem of Tal Afar, Wilson Center, Washington: DC, 2016.
(12) Hussein Aslan and Saad Salloum, The Turkmens in Iraq: Fragmentation dynamics, ethnic contact lines and sectarian fractures, Centre français de recherche sur l'Irak, 21st July 2023.
(١٣) مقابلة شخصية مع جعفر علي اصغر بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٢.

(14) Hussein Aslan and Saad Salloum, op.cit.
(١٥) حسين أصلان وأحمد يوسف كيطان، عملية تحرير تلعفر وتداعياتها الداخلية والخارجية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٧.
(١٦) باتريك بي چونستون وآخرون، أسس تنظيم الدولة الإسلامية: الإدارة، والمال، والإرهاب في العراق من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠، مؤسسة RAND، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص١٥.
(١٧) المصدر نفسه، ص٢٥.
(18) Michael Knights, The Islamic State Inside Iraq: Losing Power or Preserving Strength? Issue 11, Volume 11,2018, p5.
(19) Gareth Stansfield, The Looming Problem of Tal Afar, op.cit. P21.

(٢٠) مقابلة شخصية مع عينة من أعضاء فريق تلعفريون التطوعي بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٠.
(21) Gareth Stansfield, The Looming Problem of Tal Afar. P18.
(22) Gareth Stansfield, The Looming Problem of Tal Afar. P19.
(٢٣) عباس عبد الكريم، حرب مذهبية تعيد رسم الخريطة الديموغرافية العراقية: تلعفر مدينة التركمان أرض الفتن، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات،
(٢٤) علي طاهر الحمود، تركمان العراق: قلق الهُوية والاندماج، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، ٢٠٢١، ص٢٤.
(٢٥) مقابلة شخصية مع جعفر علي أصغر بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢١.
(٢٦) علي طاهر الحمود، مصدر سابق، ص٢١.
(٢٧) عباس عبد الكريم، مصدر سابق.
(28) Gareth Stansfield, The Looming Problem of Tal Afar, p21.

(29) Ramzy Mardin, Tal Afar: Prospect for Escalation, Atlantic Council, Nov14, 2016
https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/tal-afar-prospect-for-escalation
(30) Gareth Stansfield, The Looming Problem of Tal Afar Gareth Stansfield, The Looming Problem of Tal Afar, Wilson Center.
https://www.wilsoncenter.org/publication/the-looming-problem-tal-afar
(٣١) ديفورا مارغولين، مشكلة "مخيم الهول": مستقبل العائلات المرتبطة بتنظيم "الدولة الإسلامية"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٢٣/٧/١٨.

https://www.washingtoninstitute.org
(٣٢) العالم الجديد، (١٥٠) عائلة من الهول تستعد لدخول نينوى .. وتحذيرات سياسية من صنع "داعش جديد"، ٢٠١٤/٨/١٧.
https://al-aalem.com
(33) https://sarabic.ae/20240901/1092289408.html.
(34) David Bloomfield, Teresa Barnes and Luc Huyse, Bloomfield, Barnes, and Huyse, Reconciliation After Violent Conflict, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, Sweden, p13.
(35) Hazim Sabah Ahmed and Emad Wagaa Ajeel, Peaceful coexistence between social components and its impact on political stability in the province of Nineveh, Political Sciences Journal, Issue (65), 2023.